

نشأة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية

Establishment and evolution of agricultural agreement under the rules of the World Trade Organization

محيي أحلام

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري

Abstract

The objective of this study is to highlighting the liberalization of international trade in agricultural products, with applying the rules of the agricultural agreement and the SPS agreement sanitary and phytosanitary measures to harmonize agricultural production with human and animal health requirements, this is the following question: What are the reasons for the establishment of the agricultural agreement and what is the route development of negotiations on it? and in order to achieve the objectives of the research, we used the historical approach and the descriptive approach and the analytical approach, the study found that these agreements did not achieve total liberalization of agricultural trade and did not abolish regional support, which has been a central pillars of the agreement, but it achieved a balance between liberalization and protection, with regard to the SPS Agreement, it was necessary to define the specifications accurately and disseminate them among all states in order to change from guidelines to objective and neutral rules.

Key words: Agricultural agreement, SPS agreement, WTO, Liberalization, protection.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية بتطبيق أحكام اتفاقية الزراعة إضافة إلى اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية لتلائم الإنتاج الزراعي ومتطلبات صحة الإنسان والحيوان وهذا من خلال التساؤل التالي: ما هي أسباب نشأة اتفاقية الزراعة وما هو مسار تطور المفاوضات بشأنها؟ ولتحقيق أهداف البحث استخدمنا المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أنَّ هذه الاتفاقيات لم تتوصل إلى تحرير كلي لتجارة المنتجات الزراعية ولم يلغ الدعم المحلي الذي شكل محورا أساسيا في دعائم الاتفاقية ولكنها حققت نوعا من التوازن بين الحرية والحماية، أما فيما يتعلق باتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية استوجب الأمر تحديد المواصفات بدقة ونشرها بين جميع الدول لتتحول من قواعد إرشادية إلى قواعد موضوعية ومحيدة.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية الزراعة، اتفاقية SPS، منظمة التجارة العالمية، التحرير، الحماية.

مقدمة:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي الذي لحق بالعالم في أوائل ثلاثينات القرن العشرين، فتميزت نهاية ذلك القرن بانفتاح تجاري كبير واتجاه نحو المزيد من إزالة الحواجز والعوائق التي تعيق حركة التجارة العالمية، فتم إنشاء الجات سنة 1947 لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي لتشكل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي، وقد أرسيت دعائم هذا النظام قيام منظمة التجارة العالمية كهيئة أوكلت إليها قيادة تحرير التجارة الدولية التي ورثتها عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT بإزالة كافة القيود الجمركية المفروضة.

وقد ظلت تجارة المنتجات الزراعية بعيدة عن مفاوضات الجات بسبب رفض الدول المتقدمة التفاوض بشأنها فكانت الأطراف المتعاقدة آنذاك تنظر إلى الزراعة على أنها قطاع متميز لا يجب معاملته كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى لارتباطه بالأمن الغذائي فتمخضت عن مفاوضات جولة أوروغواي التوقيع على اتفاقية الزراعة.

أهداف الدراسة:

يشكل ملف الزراعة أحد أصعب الملفات التي ورثته منظمة التجارة العالمية عن الجات فالقطاع الزراعي يعدّ موضوعاً بالغ الحساسية بالنسبة للدول المتقدمة والنامية.

وبالتالي سنحاول تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في النقاط التالية:

- محاولة تسليط الضوء على نشأة اتفاقية الزراعة واتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.

- التعريف بالاتفاقيتين والأحكام التي أصدرت بشأنهما.

- التعرف على الحالة الراهنة للمفاوضات حول تجارة السلع الزراعية.

- الاطلاع على تطور مفاوضات الزراعة في منظمة التجارة العالمية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- أهمية القطاع الزراعي لما تلعبه الزراعة من محرك لعملية التنمية الاقتصادية من جهة ومن

جهة أخرى لاعتبارها مصدر بقاء الإنسان.

-أهمية إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق.

-أهمية تبيان أحكام اتفاقية الزراعة واتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.

-أهمية التحرير الكامل للتجارة في بعض المنتجات الزراعية.

خطة الدراسة:

ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، نعالج في المحور الأول مفاوضات تجارة السلع الزراعية وفي المحور الثاني نتطرق إلى اتفاقية الزراعة واتفاقية تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية باعتبارها ثاني اتفاقية رئيسية معنية بشكل مباشر بالزراعة أما في المحور الثالث فسنتناول تطور المفاوضات بشأن قضايا الزراعة في منظمة التجارة العالمية.

المحور الأول: مفاوضات تجارة السلع الزراعية:

تعتبر تجارة السلع الزراعية، إحدى أكثر القضايا التي أثارت جدالا كبيرا في جدول أعمال جولة أوروغواي وتم التوصل إلى أهم اتفاقية بعد مفاوضات شاقة بين الدول الصناعية لتحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية ألا وهي اتفاقية الزراعة إضافة إلى اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية باعتبارها مرتبطة بشكل مباشر بالزراعة وكان الهدف الأساسي من إدراج تجارة المنتجات الزراعية في المفاوضات هو تقليص تلك السياسات الحمائية والدعم اللذان انتهجتهما الدول المتقدمة والحد من تشوهات تجارة المنتجات الزراعية وهو ما تمخضت عنه مفاوضات جولة أوروغواي بالتوقيع على اتفاقية الزراعة⁽¹⁾.

1-تجارة السلع الزراعية ما قبل جولة أوروغواي:

أهملت اتفاقية GATT التجارة الدولية للسلع الزراعية ولم يتم إدراجها في جولات التفاوض السبع التي سبقت جولة أوروغواي، وظلت خاضعة للكثير من القيود التي تفرضها الدول المتقدمة، والنامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الدولية، كما عملت دول كثيرة على تقديم دعم كبير للإنتاج الزراعي وللصادرات من السلع الزراعية، فظل القطاع الزراعي بعيدا عن إطار هذه المفاوضات وغير خاضع لقواعد التعريفات التي مست باقي القطاعات في الجات ورغم الدور الريادي للولايات المتحدة الأمريكية داخل الجات في تحرير تجارة السلع الصناعية فقد كان لها نفس الدور في استثناء المنتجات الزراعية من تطبيق قواعد الجات، وأدى ذلك إلى نشوء علاقة خاصة

للزراعة بالجات فبدلاً من أن تطبق الحكومات محلياً ما يتفق مع قواعد الجات كانت هذه الأخيرة تصاغ في الشأن الزراعي بالطريقة التي تتماشى مع برامج الزراعة المحلية لعدد من الدول⁽²⁾، وبصفة خاصة دول المجموعة الأوروبية التي بلغت كثيراً في حماية الزراعة ودعم الإنتاج والتصدير الزراعي بتطبيق السياسة الزراعية المشتركة⁽³⁾ PAC (Politique Agricole Commune).

والتي تضمنت ثلاثة أنواع من الحماية:

أ- التعريف الجمركي المتغيرة المفروضة على السلع الزراعية والمواد الغذائية المستوردة⁽⁴⁾ أي عدم وجود رسم ثابت ومحدد لكل شريحة فتتغير عكساً مع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية بما يكفل حماية منتجاتها⁽⁵⁾ فترتفع بانخفاض الأسعار وتنخفض بارتفاعها بما يتيح لدول المجموعة الأوروبية التحكم في مقدار المنافسة المسموح بها في أسواقها⁽⁶⁾.

ب- الدعم الذي يقدم للإنتاج الزراعي ومن صورته ضمان حدّ أدنى من الأسعار ودخول الدولة مشترية في حالة هبوط الأسعار عن الحدّ الأدنى أو مدفوعات حكومية للمنتجين الزراعيين... الخ

ج- الدعم الذي يقدم للصادرات من السلع الزراعية يمنح المنتج الفرق بين السعر الداخلي المرتفع وسعر آخر منخفض لا يمكنه من المنافسة في أسواق التصدير، فتجاوز الدعم الذي تقدمه الدول الأوروبية للمزارعين 20 بليون دولار يستفيد منه 114 مليون مزارع⁽⁷⁾، وقدرت بذلك الأعباء الناتجة عن الدعم الزراعي في الدول الصناعية المتقدمة بنحو 158 مليار دولار سنوياً⁽⁸⁾.

وبذلك لم يلق الملف الزراعي اهتماماً خلال الجولات الخمس الأولى- التي ركزت على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية فقط أمّا الجولات الثلاث الأخيرة فركزت على عملية مراجعة وتوضيح المواد الأصلية للاتفاقية وحققت نتائج معتبرة⁽⁹⁾. فتتم مناقشة موضوع القيود غير التعريفية في الزراعة في الجولة السادسة جولة كينيدي (1963-1967).

إضافة إلى تأثيرات سياسات الزراعة المحلية لبعض الدول ولكن دون إحراز أي تقدم يذكر أمّا في الجولة السابعة ألا وهي جولة طوكيو (1973-1979) اجتمع وزراء 90 دولة في سبتمبر 1973 بطوكيو لوضع القواعد الخاصة بهذه الجولة للمفاوضات متعددة الأطراف وتم إدراج القيود غير التعريفية، لكن لم يتم بحثها بسبب تعارض المصالح والأهداف بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على قضايا المنتجات الزراعية⁽¹⁰⁾.

وهذا ما جعل الولايات المتحدة ترفض الدخول في مفاوضات جديدة في إطار GATT إلا إذا تم طرح مشكلة الحماية الزراعية على مائدة المفاوضات وقد وافقت المجموعة الأوروبية على ذلك في إعلان "بونتادل است" PUNT ADEL ESTE⁽¹¹⁾.

2-تجارة السلع الزراعية في جولة أروغواي:

بدأت مفاوضات هذه الجولة في سبتمبر 1986 بموجب إعلان بونتادل است⁽¹²⁾ وهو إعلان أصدره وزراء تجارة الدول الأعضاء في اتفاقية GATT⁽¹³⁾ وكان مقرراً أن تنتهي الجولة في اجتماع وزاري في ديسمبر 1990 غير أن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية والذي كان موضوعه الرئيسي تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية⁽¹⁴⁾ حال دون انتهاء الجولة في موعدها، شكل فيه الدعم الذي تقدمه مجموعة الدول الأوروبية لمزارعيها -مما يزيد القدرة التنافسية لصادرات دول هذه المجموعة وخاصة الزيوت النباتية في الأسواق العالمية- سبب الخلاف وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على الصادرات الأمريكية من تلك السلع الزراعية⁽¹⁵⁾.

لذلك طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بخفض دعم الصادرات التي تقدمها المجموعة الأوروبية بنسبة 90 % على مراحل تنتهي في عام 2000 وأن تقوم أيضاً بخفض دعم الأسعار الداخلية وتعمل على تقليص الحواجز أمام واردات الولايات المتحدة ومجموعة كيرنز CAIRNS⁽¹⁶⁾ من المحاصيل الزراعية⁽¹⁷⁾ بسبب الخسائر التي كانت تتحملها فقدرت خسارة المزارعين الأمريكيين من جراء دعم المزارعين الأوروبيين بحوالي مليار دولار سنوياً وكان هذا الدعم سبباً في الكساد الذي أصاب مجموعة كيرنز التي تعتبر المصدر الأساسي الحالي للأغذية.

أما مطالب المجموعة الأوروبية ومعها بعض الدول مثل اليابان فكانت تتمثل في خفض دعم صادراتها الزراعية بنسبة 30% عن مستواها عام 1986 وخلال فترة 10 سنوات مما يؤدي إلى خفض الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية على أن تبقى الأسعار الأوروبية المحلية تحت حماية بعض التفضيلات الأوروبية واحتياطي متغير في وجه تقلبات أسعار العملة أو تقلبات الأسعار العالمية بالإضافة إلى زيادة العوائق التجارية غير الجمركية لحماية تجارة بعض المنتجات الزراعية وخاصة البذور الزيتية.

رفض كل من الطرفين مقترحات الطرف الآخر وتوقفت بينهما المفاوضات وأعيد التفاوض مرّة أخرى، فعقد الطرفان الأمريكي والأوروبي وشاركتهما كل من كندا واليابان اجتماعاً رباعياً عقد في بلير هاوس BLAIRHOUSE بواشنطن عام 1992، وتم فيه التوصل لاتفاقية الزراعية

الرئيسية التي عرفت فيما بعد باسم اتفاقية بلير هاوس، وارتكز مضمونه على تعديل الأهداف المحددة لتخفيض الدعم ويقضي الاتفاق بقيام الاتحاد الأوروبي بتخفيض مساحة زراعة البذور الزيتية بنسبة 15 % على الأقل ثم بنسبة 10 % خلال السنوات القادمة، وتخفيض حجم الصادرات من المحاصيل المدعومة بنسبة 21 % على مدى ست سنوات، وخفض الدعم الذي يقدم للمحاصيل الزراعية بنسبة 36% عن مستوياتها السابقة وفي الوقت الذي أعلنت فيه كل من بريطانيا وألمانيا الموافقة على الاتفاق ثارت مظاهرات صاحبة في فرنسا، احتجاجا على تخفيض الرقعة الزراعية، ولم تتغير مواقف الفرنسيين إلا عقب اجتماع وزراء الزراعة الأوروبيين في 27 ماي 1993 الذي قرر زيادة حجم التعويضات المقررة للمزارعين المتضررين من اتفاق "بلير هاوس" وهكذا تهيأت الفرصة لإنهاء الجولة التي أعلنت عن التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن الزراعة ترعاه منظمة التجارة العالمية⁽¹⁸⁾ وانتهت في 15 ديسمبر 1993 .

المحور الثاني: الاتفاقيات الزراعية:

بعد أن كانت اتفاقيات الجات تختص فقط بتحرير السلع الصناعية تم للمرة الأولى الاتفاق في جولة أروغواي على إدماج الزراعة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف⁽¹⁹⁾.

1-اتفاقية الزراعة:

تم إبرام اتفاقية الزراعة في إطار جولة أروغواي التفاوضية 1986-1993 بعدما اتفقت الأطراف المتعاقدة في GATT على أن هناك حاجة ملحة لضبط وتصحيح حركة التجارة الزراعية العالمية بمنع القيود والتشوهات التي تحدّ من انسيابها بما يؤدي إلى خفض حدّة القلق الناجم عن اختلال التوازن الاقتصادي في الأسواق الزراعية العالمية.

1-1عناصر الإصلاح الزراعي:

أفرزت جولة أروغواي أربعة عناصر رئيسية للإصلاح الزراعي في عالم التجارة الدولية الحرة تتمثل في:

أ-تحويل الإجراءات غير الجمركية إلى تعريفات جمركية مثبتة:

أي تحويل جميع الإجراءات الحدودية غير الجمركية مثل القيود الكمية والحصص الموسمية وحصص الاستيراد وحظر الاستيراد إلى رسوم جمركية⁽²⁰⁾.

ب- تخفيض الحواجز الجمركية:

يتم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 36% على أساس متوسط بسيط غير مرجح 24% في حالة البلدان النامية) على أن يكون الحد الأدنى للتخفيض 15% لكل منتج من المنتجات (10% في حالة البلدان النامية) (21) وللبلدان النامية الخيار على أن تقدم حدودا عليا مثبتة للتعريفات الجمركية كبديل عن التزامها بالتخفيض، أما البلدان الأقل نمواً فلا تقع على كواهلها سوى التزامات بتثبيت تعريفاتها الجمركية.

ج- تخفيض مستوى الدعم المقدم للإنتاج الزراعي:

تقرر تخفيض قيمة هذا الدعم سواء اتخذ شكل دعم لسعر السوق، أو مدفوعات مباشرة للمنتجين أو دعم للمدخلات ويلزم أن تقدر الدول الأعضاء تدابير الدعم الداخلي كمياً باستخدام المقياس الكلي للدعم MGS⁽²²⁾ Mesure globale de soutien استناداً إلى فترة الأساس (1986-1988) ثم تشرع بعد ذلك في إجراء تخفيضات بنسبة 20% من متوسط قيمة الدعم على مدى ست سنوات للدول المتقدمة و 13.3% على مدى 10 سنوات للدول النامية وهذا أيضاً منذ عام 1995 ولا يطلب من الدول الأقل نمواً إجراء أي تخفيض كتعويض المزارعين في حالة الكوارث والإصلاح الهيكلي ومساعدة المناطق الفقيرة .

د- تخفيض مستوى دعم الصادرات الزراعية:

نصّ الاتفاق على تخفيض قيمة دعم الصادرات الزراعية بنسبة 21% من حيث حجم الصادرات المدعومة وتخفيض نسبة 36% من مصروفات الميزانية على هذه الصادرات (14% و 24% على التوالي في حالة البلدان النامية) مع عدم جواز تقديم الدعم لأية منتجات جديدة طالما لم تكن قد أدرجت في قائمة الصادرات المدعومة لفترة الأساس (1986-1990).

2-1: نطاق تطبيق الاتفاقية الزراعية:

تطبق أحكام اتفاقية الزراعة على المنتجات الواردة في الفصول من 1 إلى 24 من النظام المنسق لوصف السلع الأساسية⁽²³⁾ وتمثل المنتجات التي شملها الاتفاق في المشروبات، البن، الشاي، السكر، الفاكهة والخضار والبذور الزيتية، الدهون والحيوانات الحية والمذبوحة ومنتجاتها، الأزهار العطرية والنباتات الطبيعية التبغ، الحبوب بأنواعها منتجات الألبان والأرز والتوابل والسلع التي تستخدم في الصناعات كالقطن والكتان والحبر والصوف وغيرها⁽²⁴⁾ ولكن لا يشمل هذا

نشأة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية
الاتفاق الأسماك، ومنتجاتها (25) حيث أدخلت ضمن السلع الصناعية .

1-3-هدف اتفاقية الزراعة:

تهدف اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية إلى إنشاء نظام تجاري منصف ومستند إلى قوى السوق (26) يتضمن قواعد والتزامات خاصة في مجال الدعم والحماية من خلال وضع أنظمة معززة وأكثر فعالية للجات والهدف الطويل الأمد يعني التوصل إلى تخفيضات تدريجية كبيرة في الدعم والحماية الزراعية تستمر على مرّ فترة زمنية متفق عليها مما يسفر عن تصحيح القيود وإلغاء التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية.

إضافة إلى محاولة التوصل إلى التزامات محددة في مجال النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي والمنافسة في التصدير والقضايا المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان والنبات.

1-4-الدعائم التي تقوم عليها اتفاقية الزراعة:

بعد التوقيع على اتفاقية الزراعة في مدينة مراكش بالمغرب في أفريل 1994 كانت تركز على ثلاث دعائم رئيسية تتمثل فيما يلي:

أولاً: النفاذ إلى الأسواق:

يقصد بالنفاذ إلى الأسواق تيسير فرص زيادة صادرات كل ودولة إلى الدول الأخرى من خلال أربع آليات (27).

1-تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية:

التزمت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحويل القيود غير التعريفية (الكمية) إلى تعريفات جمركية للسماح بزيادة تدفق المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية وبحسب معدل التعريفية كالاتي (28):

معدل = [(السعر في سوق بلد الاستيراد - سعر التسليم في ميناء الاستيراد) / السعر في سوق بلد الاستيراد] × 100

وبحسب هذا المعدل لكل سلعة سنويا وباحتساب المتوسط خلال فترة الأساس المتفق عليها (1986-1988) نصل إلى المعدل المكافئ لكل سلعة وبالنسبة لكل دولة.

وتشمل القيود غير التعريفية: القيود الكمية على الواردات والرسوم المتغيرة على الواردات،

وأُسعر الاستيراد الدنيا وتراخيص الاستيراد التقديرية والقيود على الاستيراد والقيود الطوعية على الصادرات والتدابير الحدودية خلاف الرسوم الجمركية العادية.

يتم الاتفاق على الرسوم الجمركية وربطها عند حدّ أقصى ويجوز للدول أن تطبق رسوما جمركية مرتفعة في هذه الحالة ويتم تخفيضها تدريجيا فيما بعد ويسمى هذا الإجراء بالتعرفة Tarification مع التعهد بعدم العودة إلى القيود الكمية بعد إتمام هذا التحويل.

2- ربط الرسوم الجمركية:

بعد عملية التحويل يلزم اتفاق الزراعة بتثبيت أو ربط الرسوم الجمركية بما هو قائم وقت الاتفاق وتنفيذ ذلك سترفع نسبة عدد هذه الرسوم المتعلقة بالدول المتقدمة إلى 95 % من إجمالي مستورداتها الزراعية مقارنة مع 81% قبل الاتفاق وسيضاعف عدد الرسوم المتعلقة بالدول النامية حوالي 5 مرات ولا يجوز للأعضاء رفع هذه الرسوم فوق المستوى المربوط إلاّ بتعويض الشركاء التجاريين (29).

3- تخفيض الرسوم الجمركية:

يلزم اتفاق الزراعة بتخفيض التعريفات الجمركية للمنتجات الزراعية وكانت التزامات الدول المتقدمة أكبر في معدلها من التزامات الدول النامية وأقصر في مدّة التنفيذ أمّا الدّول الأقل نموًا فقد أعفيت من كل التزام بالتخفيض (30)، والجدول التالي يبين ذلك

جدول رقم 1: التزام تخفيض الرسوم الجمركية

الدول المتقدمة	الدول النامية	
36%	24%	نسبة التخفيض
6 سنوات	10 سنوات	فترة التطبيق بدءا من سنة 1995

المصدر: من إعداد الباحثة.

4- الحد الأدنى للنفاذ إلى الأسواق:

لقد التزمت الدول الأعضاء بضمان الالتزام بفتح الأسواق أمام حدّ أدنى من الواردات من السلع الزراعية الخاضعة حاليا لقيود تعريفية والبالغ 3% سنة 1995 ثم يرتفع إلى 5% عام

2000 منسوبة إلى متوسط الاستهلاك السنوي للفترة 1986-1988⁽³¹⁾.

5-التدابير الوقائية:

تم السماح للدول التي قامت بعملية التعرف باستخدام آلية خاصة للوقاية تم النص عليها في المادة 05 من الاتفاقية تتمثل في الاحتفاظ بقيود تعريفية لفترة مؤقتة في الحالات التالية:

أ-إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية تمثل أقل من 3% من الاستهلاك المحلي في فترة الأساس (1986-1988).

ب-إذا لم يكن قد تمّ تقديم أي دعم مالي للصادرات منذ بداية فترة الأساس بالنسبة للمنتجات الزراعية المحددة.

ج-إذا كانت المنتجات الزراعية تخضع للمعاملة الخاصة التي تعكس عوامل المصالح غير التجارية مثل الأمن الغذائي وحماية البيئة.

د-إذا كانت السلعة الزراعية تخضع لقيود على الإنتاج شرط أن هذه القيود المنتجات الزراعية الأولية.

هـ-يكون المستوى الأدنى للنفذ إلى الأسواق لمنتج ما هو 4% من الاستهلاك المحلي في فترة (1986-1988) على أن تُرفع نسبة 0,8 % سنويا لتصل إلى 8 % من الاستهلاك المحلي خلال 6 سنوات للدول المتقدمة و10 سنوات للدول النامية.

و-إذا صُنّفت المنتجات المستوردة كأجزاء من الغذاء الأساسي لبلد من البلدان النامية يمكن تقيد استيرادها مؤقتا على أن يجري تحريرها طوال فترة التنفيذ التي تستمر مدة 10 أعوام.

وقد تمّ النص على استثناء الدول التي لم تكن تطبق قيودا غير تعريفية من الاستفادة من هذه الآلية كما تم حرمان الدول المنضمة حديثا إلى منظمة التجارة العالمية من الاستفادة من هذه الآلية حيث تم النصّ عليها صراحة في بروتوكولات انضمام هذه الدول.

ومن المعلوم أن واردات الدول المتقدمة من السلع الزراعية تمثل ثلثي الواردات العالمية بمقدار 84,2 بليون دولار، منها 38 بليون دولار تستوردها من الدول النامية⁽³²⁾ التي تعتمد على الصادرات الزراعية بصفة رئيسية الأمر الذي يعني زيادة الفرصة أمام الدول النامية لتنمية صادراتها الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة.

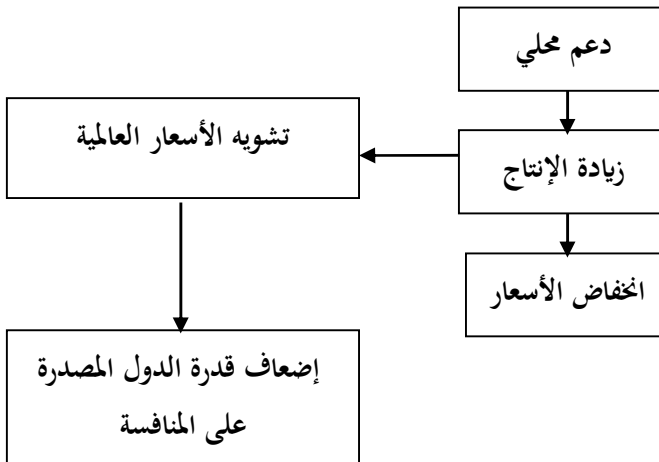
ثانيا: الدعم المحلي للمنتجات الزراعية:

تضمنت الاتفاقية الزراعية نصوصا بموجبها تخفيض الدعم الذي يقدم للإنتاج الزراعي وترجع أهمية ذلك إلى أن خفض دعم الإنتاج المحلي من شأنه إنشاء تجارة عالمية للمنتجات الزراعية قائمة على اعتبارات الكفاءة والمزايا النسبية إضافة إلى تقييد دعم الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية للحدّ من سياسات الدعم التي تتبعها الدول المتقدمة وخاصة المجموعة الأوروبية، فركت الاتفاقية الزراعية بين عدّة أشكال من الدعم مستندة إلى معيار الآثار المشوهة للتجارة بمعنى تأثير هذا الدعم على الأسعار والكميات ويقسم الدّعم بذلك حسب هذا المعيار إلى :

1-الدعم المشوه للتجارة (الصندوق الأصفر):

وهو دعم محلي يتم منحه بشكل غير محدود، يخضع إلى التزامات التخفيض ويتضمن هذا الصندوق أكثر أنواع الدعم تشويها للتجارة والممثل في الدعم السعري والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج بما في ذلك دعم مدخلات الإنتاج⁽³³⁾، فإذا زادت قيمة الدعم عن 5% من الإنتاج المحلي في الدول المتقدمة و10% في الدول النامية فإنه بمقتضى اتفاق الزراعة يخفض بحساب "مقياس الدعم الكلي" بنسبة 20% للدول المتقدمة خلال 6 سنوات وبنسبة 13,3 % للدول النامية خلال 10 سنوات وتحسب معدلات التخفيض على متوسط حجم الدعم خلال فترة الأساس (1986-1988).

شكل رقم 01: الدعم المحلي المشوه للتجارة



المصدر: من إعداد الباحثة

2-الدعم المشوه للتجارة المستثنى من التزامات التخفيض:

يستثنى من التزامات التخفيض ما يلي:

أ-دعم الحد الأدنى: أتاحت اتفاقية الزراعة إعفاء جزء من الدعم عليه استثناء الحد الأدنى.

وينقسم دعم الحد الأدنى إلى شكلين:

- الدعم المحلي المقدم لمنتج معين والذي لا يزيد عن 5% من القيمة الكلية لإنتاج السلعة خلال السنة الواحدة⁽³⁴⁾.
- الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين حيث لا يزيد عن 5% من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي⁽³⁵⁾ وكنوع من المعاملة الخاصة التمييزية تم تقدير هذه النسبة للدول النامية ب 10%.

ب-الصندوق الأزرق:

يتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برامج الحد من الإنتاج والتي تعفى من التزامات التخفيض ويشترط في هذه المدفوعات أن:

- تقدم على أساس مساحة إنتاج محددة وثابتة.
- تقدم على أساس 85% أو أقل من حجم الإنتاج.
- تقدم في مجال الثروة الحيوانية على أساس عدد محدد من الحيوانات.

3-الدعم غير المشوه للتجارة:

بموجب اتفاقية الزراعة يعفى من التزامات التخفيض برامج الدعم الموجهة في إطارين هما:

أ-الصندوق الأخضر: تستثنى من حساب المقياس الكلي للدعم سياسات الصندوق الأخضر وهي أية سياسات غير مشوهة للتجارة ولا ترتبط بالإنتاج أو الأسعار ولا يسمح بإزائها بإجراء أي تخفيض⁽³⁶⁾ ولذلك يسمح بالاستمرار في تقديمها للإنتاج المحلي الزراعي شريطة أن تتمتع بخاصيتين:

- أن ترتبط ببرامج حكومية ممولة من الميزانية العامة وغير منطوية على تحويلات

بين المستهلكين وتشتمل ما يلي:

-الخدمات العامة وهي تلك المقدمة للقطاع الزراعي والمناطق الريفية دون أن تتضمن مدفوعات مباشرة للمنتجين الزراعيين ومن أمثلتها البحوث وبرامجها المتعلقة بمنتجات زراعية وتدابير مكافحة الآفات والأمراض النباتية وخدمات الإرشاد والمشورة الزراعية وخدمات التسويق والترويج وخدمات البنية الأساسية.

-التخزين الحكومي للمنتجات الزراعية لأغراض الأمن الغذائي.

-الإعانات الغذائية المحلية.

-المدفوعات المباشرة للمنتجين الملتزمين بمعياري تقديم الدعم.

-دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار.

-المدفوعات لأغراض الإغاثة من الكوارث الطبيعية.

-المشاركة المالية الحكومية في برامج التأمين على الدخل.

-المساعدات المرتبطة بالتكيف الهيكلي المقدمة من خلال المعونات الاستثمارية.

-المدفوعات التي تقدم في إطار البرامج البيئية.

-المدفوعات التي تقدم في إطار برامج المساعدات الإقليمية.

● أن لا يكون للدعم المعني أثر يسفر عن تقديم مساندة سعرية للمنتجين

ب-الإعفاءات الخاصة بالدول النامية:

يعفى من الالتزام بالتخفيض الدعم المالي المقدم للاستثمار في القطاعات الزراعية للدول النامية والدعم المالي للمستلزمات الزراعية المقدم للمنتجين الزراعيين محدودي الدخل والذين يفتقرون إلى الموارد أو ما يقدم لتشجيع المنتجين الزراعيين في تلك البلدان على تنويع الإنتاج الزراعي والإقلاع عن إنتاج المحاصيل المخدرة غير المشروعة⁽³⁷⁾.

ثالثا: دعم الصادرات الزراعية (تنافسية الصادرات):

يتمثل العنصر الثالث من دعائم اتفاقية الزراعة في العمل على خفض الدعم المقدم للصادرات وجاء في المادة الثامنة من الاتفاق «التزامات دعم الصادرات» أن الدول تلتزم بعدم

تقديم أي دعم للصادرات إلا وفق أحكام الاتفاقية والالتزامات المقدمة في جداول الأعضاء⁽³⁸⁾.

وقد تضمنت اتفاقية خفض الصادرات اتجاهاً الأول "نقدي" وهو خفض الإنفاق العام الهادف لدعم الصادرات والثاني "كمي" ويتمثل في خفض كمية الصادرات المدعومة مع التمييز في ذلك بين التزامات كل من الدول المتقدمة والأقل نمواً⁽³⁹⁾.

وقد ألزمت اتفاقية دعم صادرات الدول المتقدمة بخفض الإنفاق العام في صورة إعانات تصديرية بنسبة 36% وخفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة 21% وذلك من مقدار الإعانات وحجم الصادرات في فترة الأساس (1986-1990) وعلى مدى خمس سنوات.

أما الدول النامية فتلتزم وعلى مدى عشر سنوات (1995-2004) بتخفيض الإنفاق الموجه لدعم الصادرات بنسبة 24% وخفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة 14% أما الدول الأقل نمواً فقد تم إعفاؤها من هذا الالتزام.

وقد تم الاتفاق على أن يكون التخفيض بمعدلات سنوية متساوية لكل سلعة مع توضيح ذلك في جدول التزامات كل دولة والذي يجب أن يتضمن مستوى الدعم في فترة الأساس ومن ثم الحد الأقصى للدعم الذي تبدأ به فترة التنفيذ أي في عام 1995 ويتضمن كذلك المستوى الذي سوف تنخفض إليه مستويات الدعم نقدياً وكمياً في نهاية فترة التنفيذ.

وقد تم تحديد المنتجات الزراعية التي تطبق عليها الاتفاقية كالتالي:

القمح، الحبوب الخشنة، الأرز، البذور الزيتية، الزيوت النباتية، بذور القطن، السكر، الزبد، اللبن المخفف، الجبن، لحوم الخراف، اللحوم البقرية، لحم الخنزير، المنتجات الأخرى للألبان، الحيوانات الحية، البيض، النبيذ، الفواكه، الخضروات، التبغ، القطن، لحوم الطيور الحية.

كما تم تحديد صور أساليب الدعم التي سوف يتم تخفيضها والتي تتمثل في:

- ما تقدمه الحكومة أو إحدى هيئاتها من إعانات مباشرة لشركة أو صناعة معينة أو لمنتجي المنتجات الزراعية أو المؤسسات التسويقية وغيرها طالما كان لهذه الإعانات دور في زيادة القدرة التصديرية وسواء كانت هذه الإعانات نقدية أو عينية.

- صادرات الحكومة أو إحدى هيئاتها من المنتجات الزراعية من المخزون غير التجاري بأسعار أقل من الأسعار السائدة في الأسواق المحلية (سياسات الإغراق).

- المدفوعات المقدمة لصادرات المنتجات الزراعية الممولة من قبل الحكومة.

- الإعانات التي من شأنها خفض تكاليف تسويق الصادرات الزراعية مثل تكاليف المفاوضة والشحن والنقل الدولي وكذا تكاليف تحسين أساليب التسويق.

- تكاليف النقل والشحن الداخلي بالسفن التي توفرها الحكومة بمقابل منخفض عن المقابل السائد في السوق المحلي.

وفيما يتعلق بالدول النامية فقد تم استثناءها من تخفيض بعض أساليب الدعم السابقة، وبالتحديد إعانات خفض تكاليف تسويق الصادرات، وتكاليف النقل والتشغيل وذلك خلال الفترة الانتقالية (1995-2004) وبشرط ألا ينشأ عن ذلك عدم التزام تلك الدول بتخفيض دعم الصادرات الذي تم الاتفاق عليه.

2- اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية:

تعتبر هذه الاتفاقية مكملية لاتفاقية الزراعة لارتباط المنتجات الزراعية لارتباط المنتجات الزراعية - خاصة الغذائية - منها بصحة الإنسان والحيوان والنبات وهي أيضا تنمى لقواعد إصلاح سياسات تحرير التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بمقتضى اتفاق الزراعة، كما أنه يقترب باتفاق الحواجز الفنية على التجارة⁽⁴⁰⁾، مع مراعاة أن تكون هذه التدابير واضحة ومبررة وتطبق بقدر ما يلزم لتحقيق الهدف منها ويجب أن يكون استخدام الاشتراكات الصحية استخداما يحقق ضمان الصحة العامة دون يتحول إلى وسيلة للحماية أو للحد من الواردات الزراعية.

2-1- أهداف الاتفاقية:

حسبما أشارت إليها ديباجة الاتفاق تتمثل الأهداف فيما يلي:

- أ- العمل على تحسين أوضاع صحة الإنسان والحيوان والنبات في كافة البلدان الأعضاء.
- ب- وضع إطار متعدد الأطراف من القواعد والنظم لتوجيه وإعداد تدابير حماية صحة الإنسان والنبات واعتمادها وتنفيذها من أجل تقليل آثارها السلبية على التجارة.
- ج- زيادة استخدام تدابير متناسقة لحماية صحة الإنسان والنبات بين الأعضاء على أساس مقاييس وإرشادات وتوصيات دولية.

د-مساعدة البلدان النامية في محاولاتها لوضع وتطبيق تدابير حماية صحة الإنسان أو النبات في أراضيها.

2-2- نطاق تطبيق الاتفاق:

نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى للاتفاق على سريانه على كافة تدابير حماية صحة الإنسان والنبات المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التجارة الدولية ومنها كافة القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والمتطلبات والإجراءات ذات الصلة.

ومثالها: مقاييس المنتج النهائي وطرق التجهيز والإنتاج والاختبار والمعاينة وإجراءات التصديق والموافقة والمعالجة بالحجر الصحي ومتطلبات نقل الحيوانات أو النباتات والمواد اللازمة لبقائها على قيد الحياة خلال عملية النقل، والطرق الإحصائية المناسبة، وإجراءات أخذ العينات وطرق تقييم المخاطر، ومتطلبات التعبئة والملصقات المبينة للمحتويات والمرتبطة بسلامة المواد الغذائية⁽⁴¹⁾.

وأهم المنتجات التي اعتمدت البلدان الأعضاء في المنظمة بشأنها معايير إلزامية للصحة والسلامة هي⁽⁴²⁾:

-المنتجات الزراعية (الخضر، الفواكه الطازجة، عصير الفواكه، المستحضرات الغذائية، اللحوم ومشتقاتها، منتجات الألبان، المنتجات الغذائية).

-المواد الخام والمدخلات الزراعية (الأسمدة، المبيدات الحشرية، المواد الكيميائية الخطيرة) معدات تجهيز الأغذية.

وتضمنت الاتفاقية أحكاماً أخرى خاصة بالدول النامية والدول الأقل نمواً المستوردة للسلع الغذائية والتي ربما تعاني من الآثار السلبية نتيجة أتباعها لبرامج إصلاح التجارة الزراعية، حيث أنه من المتوقع أن ترتفع الأسعار العالمية للسلع الغذائية نتيجة إلغاء دعمها في الدول المتقدمة لذلك فقد تم وضع نظام متكامل يضمن تأمين هذه الدول ضد الأضرار التي ربما تلحق بها من جراء تحديد تجارتها الزراعية، إذ تضمن القرار مراجعة مستوى المعونة الغذائية بصفة دورية في لجنة المساعدات الغذائية من خلال مؤتمر الغذاء العالمي وإجراء مفاوضات لوضع مستويات مساعدات غذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح الانتقالية (6سنوات) وقد تضمن القرار بعض الخطوات العلاجية لتلك المسائل عن طريق المعونة الغذائية والمعونة الفنية لزيادة القدرة

الإنتاجية الزراعية، فضلا عن توفير أحكام مناسبة لضمان الائتمان ولتشجيع الصادرات الزراعية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

2-3 تدابير حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات:

حددت اتفاقية الصحة والصحة النباتية في الملحق (أ) أهم التدابير وهي التي تطبق لأغراض (43):

-الحماية من المخاطر الناجمة عن انتقال وانتشار الأوبئة والأمراض أو الكائنات الناقلة للأمراض أو المسببة لها.

-الحماية من المخاطر الناجمة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم الموجودة في المواد الغذائية أو في المشروبات أو في الأعلاف.

-الحماية من الأمراض التي تنقلها الحيوانات أو النباتات أو مشتقاتها الحيوانية والنباتية.

-الحدّ من أي ضرر في أراضي البلد العضو ناتج عن دخول أو وجود أو انتشار الآفات والأوبئة.

المحور الثالث: تطور المفاوضات بشأن قضايا الزراعة في منظمة التجارة العالمية:

بدأت المفاوضات بشأن قضايا الزراعة طبقا للمادة 20 من اتفاقية الزراعة (44) والتي جاءت تحت عنوان "استمرار عملية الإصلاح" والتي حددت موعد بدء المفاوضات حول الزراعة قبل نهاية فترة التنفيذ بسنة واحدة أي بداية من سنة 2000 وهو ما تم فعلا من خلال اجتماعات خاصة نظمتها لجنة الزراعة تتعلق بالقضايا الرئيسية لاتفاقية الزراعة والمتمثلة في:

-الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين.

-دعم الصادرات الزراعية.

-النفاذ إلى الأسواق.

-وفي هذا الإطار قدمت 121 دولة عضو بالمنظمة أكثر من 40 مقترحا تفاوضيا لتحسين هذه الاتفاقية.

1-مفاوضات الدوحة 2001:

عقد الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية لمدينة الدوحة القطرية خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 14 نوفمبر عام 2001 بحضور ممثلي 144 دولة وقد نجح المؤتمر في تناول قضايا رئيسية في النظام التجاري متعدد الأطراف وجاءت مقرراته في إطار ما يسمى بـ"برنامج عمل الدوحة" وفي مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية فقد تناول القضايا الرئيسية الثلاث للاتفاقية الزراعية وظهر ذلك واضحا في الفقرتين 13، 14 من الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة الذي أكد على أهمية التوصل في هذه المفاوضات إلى تحقيق تحسينات جوهرية في النفاذ للأسواق وتخفيضات على مراحل لدعم الصادرات تمهيدا لإلغائها، وتخفيضات جوهرية في الدعم الزراعي المحلي المشوه للتجارة الدولية في السلع الزراعية على أن يتم الوصول إلى نماذج تحقق هذا التوجه مع نهاية مارس 2003، مع التأكيد على المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية ولتحقيق ذلك تم تعيين "ستيورات هارنسون" من هونج كونج لرئاسة الاجتماعات الخاصة في لجنة الزراعة وقد وضع خطة عمل تبدأ من شهر مارس 2002 إلى مارس 2003، لإنهاء هذه المفاوضات والوصول إلى النماذج المطلوبة إلا أن هذه المفاوضات تعثرت ولم يتم التوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف.

ومن أجل التقريب في وجهات النظر والمصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي جاءت مسودة الدعم الكلي بنسبة 60% على دفعات متساوية خلال فترة 5 سنوات في الدول المتقدمة وبنسبة 40% خلال فترة 10 سنوات في الدول النامية وقد حدث انقسام جديد بين المتفاوضين.

حيث رأت هذه الدول أن المسودة المقترحة من رئيس اللجنة تتجاوز مقترحاتهم الخاصة بتحرير أسواق السلع الزراعية وتخفيض الدعم الزراعي.

2-مفاوضات كانكون 2003:

انعقد المؤتمر في مدينة كانكون المكسيكية في الفترة الممتدة ما بين 10 إلى 14 سبتمبر 2003 وسط تنبؤات قوية بحدوث خلاف عميق حول عدة قضايا أساسية أهمها قضية الدعم الزراعي إضافة إلى بعض الموضوعات التي طالبت بها الدول المتقدمة في المؤتمر الوزاري الثاني والذي عقد بسنغافورة عام 1996 وكان الهدف من إطلاق هذه الجولة هو مواصلة النقاش حول ما تم التوصل إليه في جولة الدوحة والعمل على تكريسها ميدانيا والخروج باتفاق يوحد نظرة الدول الأعضاء خصوصا في بعض القضايا الهامة والشائكة⁽⁴⁵⁾.

حيث تشير المؤشرات الإحصائية إلى ارتفاع كبير في قيمة الدعم الزراعي الذي تقدمه الدول المتقدمة لمزارعيها، الأمر الذي يتعارض مع متطلبات اقتصاد السوق وقواعد المنافسة كعنصرين رئيسيين في تحرير التجارة العالمية طبقا لاتفاقية جولة أروغواي الموقعة عام 1994 حيث بلغ إجمالي الدعم الزراعي (المباشر وغير المباشر) سنة 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 90 مليار دولار، في حين وصل في الاتحاد الأوروبي إلى حدود 112,5 مليار دولار، أمّا قيمته في اليابان وصلت إلى 55,7 دولار⁽⁴⁶⁾.

وإذا تم تقييم مدى نجاح هذا المؤتمر نجده قد حظي بالفشل لما تضمنته مسودة البيان الختامي للمؤتمر من نماذج مقترحة للالتزامات الجديدة حول تحرير أسواق السلع الزراعية وتخفيض الدعم المالي ودعم الصادرات حيث واجهت معارضة شديدة خاصة من الدول النامية التي مثلتها مجموعة العشرين (G20) وعلى رأسها البرازيل، الهند، الصين، ماليزيا وغيرها من الدول الأخرى، التي لاحظت أن هذه الالتزامات المقترحة ما زالت منحازة لصالح الدول المتقدمة خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية اللتان نسقتا موقفيهما بشكل كبير قبل المؤتمر لهذا كانت الاختلافات الحادة حول الزراعة أحد أهم أسباب فشل هذا المؤتمر⁽⁴⁷⁾.

3-مفاوضات يوليو 2004:

في محاولة لإحياء المفاوضات التجارية بعد فشل مؤتمر كانكون تمخضت صفقة يوليو عن اجتماع مجلس الشؤون العامة في يوليو 2004 حيث تعتبر هذه المفاوضات استثناءا لجولة الدوحة، ومؤتمر كانكون حيث أوليا اهتماما خاصا بقضايا الزراعة وأبدت كل الدول استعدادها لبذل المرونة اللازمة بشرط أن يقابل ذلك مرونة مماثلة من قبل الدول الأخرى.

لكن في حقيقة الأمر لم تسفر الصفقة عن أية اتفاقيات جديدة ولم تحقق أي تقدم في مجال الدعم وتخفيض الرسوم الجمركية باعتبار الملف الزراعي يتميز بالتعقيد ولكونه يشمل أمورا يصعب للدول الأعضاء أن تصل إلى اتفاق بشأنها في حالة تمسكها بمواقفها وعدم تمييزها بالمرونة فيها

4-مفاوضات هونج كونج 2005:

بدأت مفاوضات هونج كونج خلال الفترة الممتدة من 3 إلى 18 ديسمبر 2005 من أجل التوصل إلى تحديد موعد نهائي لتحقيق جميع الصيغ المطلوبة المتعلقة بالملف الزراعي وما أوصت به جولة الدوحة حيث لم يتم التوصل إلى النماذج المطلوبة فيها، وعليه تم تحديد نهاية شهر

أفريل من عام 2006 لتحقيق ذلك على أن تقدم جميع الدول الأعضاء جداول التزاماتها الجديدة وفق هذه الصيغ في نهاية شهر أوت 2006 مع مراعاة المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية وتقرر تخفيض مقياس الدعم الكلي حسب الجدول التالي:

جدول رقم 2: تخفيض مقياس الدعم الكلي

الوحدة: بليون دولار

الدعم الإجمالي للقطاع الزراعي S	نسبة التخفيض
$S > 60$	70%-80%
$S < 60$	53%-75%
$S < 10$	31%-70%

المصدر: من إعداد الباحثة.

5-مرحلة ما بعد هونج كونج:

عقدت لجنة المفاوضات التجارية عقب المؤتمر أربعة اجتماعات رسمية، عقد الثالث منها في ماي 2006 قدم فيه المفاوضون لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مقترحاتهم وجرى مداولات غير رسمية كان أهمها اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2007، محاولة لتحريك المفاوضات التجارية المجمدة، فلم يتم احراز أي تقدم ملحوظ وعقد اجتماع آخر غير رسمي في جوان 2007 فمر كسابقيه واتسم بالفشل بسبب الاختلافات القائمة حول المساعدات الزراعية وفتح الأسواق في وجه المنتجات الصناعية، وانطلقت مرة أخرى مفاوضات جنيف حول تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي في 29 جويلية 2008، وقد اتفقت الدول المشاركة على أن التدابير الوقائية الخاصة كانت السبب الرئيسي في فشل المفاوضات، وأصبح من الصعب تقرير وجهات النظر حول المشاكل العالقة.

خاتمة:

تقوم منظمة التجارة العالمية بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء فيها وتمثل منتدى للتفاوض استنادا إلى كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي سيما الاتفاقيتين الرئيسيتين المعنيتين بشكل مباشر بالزراعة وهما: اتفاقية الزراعة حيث تعتبر من أهم الاتفاقيات التي توصلت إليها الجولة والتي

تهدف إلى تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية ارتكازا على ثلاث دعائم تتمثل في النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي وتنافسية الصادرات إضافة إلى اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية باعتبارها تنمة لقواعد إصلاح سياسات تحرير التجارة في المنتجات الزراعية بمقتضى اتفاقية الزراعة لتلائم الإنتاج الزراعي ومتطلبات صحّة الإنسان والحيوان وتم التوصل إلى العديد من النتائج من أبرزها أنّ هذه الاتفاقيات لم تتوصل إلى تحرير كليّ لتجارة المنتجات الزراعية فاتفاقية الزراعة كان الاتجاه مركزا فيها على وضع قواعد أكثر فاعلية لتجارة المنتجات الزراعية أكثر منه اتجاها نحو التحرير الكامل لها وإدماجها في النظام التجاري الدولي فالقيود لم تخفض ولكن تحولت من قيود كمية غير تعريفية إلى قيود جمركية تعريفية ولم يبلغ الدعم المحلي وقيد الدعم تجاه الصادرات فكانت بذلك الاستثناءات أكثر من القيود وهذا واضح من قراءة الصندوق الأخضر لكنها حققت نوعا من التوازن بين الحرية والحماية فهي خطوة نحو تطبيق قواعد اقتصاديات السوق ومعالجة التعارض بين هذه القواعد والالتزامات المتعلقة بالدعم والحماية والتدخل في الأسواق، أما فيما يتعلق باتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية فيجب أن تكون مبررة علميا وتسمح باتخاذ التدابير اللازمة للوقاية ويستدعي الأمر في هذا الشأن تحديد المواصفات بدقة وبموضوعية ونشرها بين جميع الدول لتتحول من قواعد إرشادية إلى قواعد موضوعية ومحايدة.

وذلك ما دفع بالدول الأعضاء إلى الخوض في مفاوضات بشأن قضايا الزراعة وتم عقد عدّة اجتماعات وزارية بدء من سنة 2000، وتم في برنامج الدوحة سنة 2001 وضع جدول زمني للمفاوضات ونظرا لتضارب الآراء واختلاف المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية لم يتم إحراز أي تقدم سواء في مؤتمر كانكون أو صفقة يوليو على عكس مؤتمر هونج كونج الذي تم فيه الاتفاق على إلغاء الصادرات الزراعية سنة 2013 والبقاء على بعض المساعدات لهذه الصادرات مع وضع بعض القيود في هذا المجال خاصة الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزلندا.

وبالتالي يمكن القول أن العالم مقدم على جولة جديدة من المفاوضات التجارية ستكون أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة وربما تستمر إلى أجل غير محدد.

الهوامش والاحالات:

- (1)-غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012، ص 190.
- (2)-فاتح حركاتي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى، 2015، ص22.
- (3)-تم وضع السياسة الزراعية المشتركة في سياق إرساء أسس البناء الأوروبي عامة وكان ذلك سنة 1960 حينها كانت الزراعة تشغل ما نسبته 22% من اليد العاملة وتحقق 10 % من الناتج المحلي الخام وتعد فرنسا السبقة لهذه المبادرة لمزيد من المعلومات أنظر: عز الدين بن تركي تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية أي سياسة زراعية للجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، 2007، ص 91.
- (4)-سعودي محمد الطاهر، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة "الحتمية والرهانات"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية، 2003-2004، ص 137.
- (5)-محمد محمد علي إبراهيم، الجات، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات الدار الجامعية، 2003، ص 41.
- (6)-سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، 2006، ص ص 171-172.
- (7)-سمير عبد العزيز، التجارة العالمية وجات94، مركز الإسكندرية للكتاب، 1996، ص 42.
- (8)-أسامة المجذوب، الجات، مصر، والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش الدار المصرية اللبنانية 1996، ص 97.
- (9)-سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوّقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، ط1، 2008، ص 13.
- (10)-محمد عبد الواحد محمد، العوامل المؤثرة في مشكلة التجارة الزراعية من نشأة الجات حتى بداية جولة الأرجواي، المجلة العلمية لبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة 1995، ص ص 226-227.

(11)-TIMOTHY. E JOSLING, Stefan Tangermann, TK, Warley Macmillan press LTD « Agriculture in the GATT 1996, p 140.

(12)-أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009، ص 476.

(13)-يتضمن الإعلان الوزاري الذي وافق عليه الوزراء في بونتا دل است ثلاثة أقسام، الأول يخص التجارة في السلع والثاني التجارة في الخدمات أما القسم الثالث فقد تضمن قواعد تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في القسمين الأولين لمزيد التفاصيل انظر: مصلح الطراونة ويلي العبيدي مامين منظمة التجارة العالمية، دار وائل للنشر، ط1، 2013، ص ص 119-120.

(14)-IANGOLDIN ET ODIN KNUDSEN,Libéralisation des échanges agricoles ,paris ,1990,p25

(15)-تضم مجموعة كيرنر الدول التي اجتمعت في استراليا عام 1986 بتنسيق موقفها وتضم 14 دولة وهي: الأرجنتين، أستراليا، أندونيسيا، الأرغواي، البرازيل، تايلاندا، تشيلي، الفلبين، فيجي، كندا، كولومبيا، ماليزيا، نيوزيلاندا والمجر.

(16)-علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013، ص 429.

(17)-Michel Rainelli, organisation mondiale du commerce, ed casbah, alger 1999, p82

(18)-محمد عبيد محمد، الاتفاقيات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية والإسلامية، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 2003، ص 7.

(19)-محمد ريان، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني، 2010، ص 365.

(20)-رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفق لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2008، ص 31.

(21)-محمد عبيد محمد، مرجع سابق، ص 7.

(22)-EMMANUELCombre , l'organisation mondiale du commerce, de armand colin, paris, 1999, p75

(23) _ النظام المنسق: هو نظام عالمي لتوصيف وترقيم السلع متعدد الأغراض ومحكوم باتفاقية دولية تحت مظلة الجمارك العالمية، يستخدم حاليا في 122 دولة ويغطي 98% من السلع

- الداخلية في التجارة العالمية لمزيد من التفاصيل أنظر : www.coomd.org
- (24) _ محمد عبيد محمد، ص ص 20.
- (25) _ المرجع نفسه، ص 32.
- (26) _ جمهورية مصر العربية، وزارة التجارة الخارجية، والصناعة، مفاوضات تجارة السلع الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية، ص 2.
- (27) _ محمد عمر حماد أبو دوح، من منظمات التجارة العالمية ، واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 63.
- (28) _سمية قواوي، أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي "دراسة نماذج بعض الدول المتقدمة والنامية، رسالة ماستر 2013، ص 42.
- (29) _محمد عبيد محمد، مرجع سابق، ص 15.
- (30) _فاتح حركاتي، مرجع سابق ، ص ص 38-39.
- (31) _محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 44.
- (32) _محمد عمر الحاجي، حقيقة الجات، دار المكتبي، 2010، ص 40.
- (33) _بن عمر الأخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، رسالة ماجستير 2007، ص 47.
- (34) _محمد عبيد محمد، مرجع سابق، ص 18.
- (35) _بن عمر الأخضر، مرجع سابق ، ص 48.
- (36) _مصطفى رشدي شبيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 15.
- (37) _بهاجير اتاللداس، تعريب رضا عبد السلام ، دار المريخ للنشر، 2005 ص 110.
- (38) _المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة العمل التدريبية لبناء القدرات في مجالات الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية، المنامة، مملكة البحرين 20-22 ديسمبر (كانون الأول)، الخرطوم، 2003، ص 54
- (39) _عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص 76.
- (40) _محمد عبيد محمد، مرجع سابق، ص 31.
- (41) _محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص 80.

(42) -أحمد الكيالي، نبيل حسني، اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية، في كتاب منظمة التجارة العالمية وأبرز اتفاقياتها ذات العلاقة بالتجارة الزراعية، مؤسسة التسويق الزراعي، الأردن، 2000، ص 2.

(43) -عبد الفتاح مراد، شرح النصوص العربية الرسمية لاتفاقية الجات، دار الكتاب، والوثائق المصرية، 1997، ص 95.

(44) -اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات العربية، الأمم المتحدة نيويورك 2005، ص 24.

(45) -كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 361.

(46) -فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 66.

(47) -اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 26.